منهج الإمام أبي سعيد الدَّارمي
في دفع الشُّبَه المُثارة حول السنة النبوية

د. أحمد بن يحيى أحمد الناشري
أستاذ الحديث وعلومه المساعد بكلية الشريعة وأصول الدين
جامعة نجران – نجران (المملكة العربية السعودية)
aalnashry30@gmail.com

ملخَّص البحث

يعد التصنيف في الدفاع عن السنة النبوية، والإجابة عن الشبهات المثارة حولها من الجوانب التي اعتنى علماء الحديث بالتصنيف والتأليف حولها، وقد اتسم هذا النوع من التصنيف بمنهجية دقيقة في دفاعهم ونقضهم لتلك الشبهات، ومن هذا المنطلق كانت هذه الدراسة في التنقيب في تراث إمام محدث متقدم في هذا الشأن، تعرض لدعاوى ومعارضات وشبهات حول سنة النبي ρ وأجاب عنها، وهو عثمان بن سعيد الدارمي (ت٢٨٠هـ)، الذي سلك منهجيةً معينةً في الرد على هذه الشبه المثارة حولها. وهذا البحث يُبرز تلك المنهجية ويعرضها في نماذج تطبيقية من أقوال المصنف رحمه الله تعالى.

الكلمات المفتاحية: المنهج. الدارمي. الشبهات. السنة النبوية.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. أما بعد:

موضوع البحث:

فإن المنهج هو الطريق الواضح، وهو بالمفهوم الذي نقصده: الوصول إلى الحقيقة في قضية ما من خلال أطر وقواعد وإجراءات وتصورات منضبطة، وهذا بطبيعة الحال يجري في كل ميادين العلم المختلفة، وفقدانه يؤدي إلى الفوضى العلمية والفكرية؛ بسبب فقدان المعايير الضابطة لهذه المعرفة المرادة(١).

والمحدثون كانوا أسبق الناس وأكثرهم استخداماً للمنهج سواءً في الرواية، أو النقد، أو في نقض ودفع الشبه المثارة حول السنة، مما يدل على أنهم لم يكونوا يؤلفون في هذا المسار اعتباطاً من غير ضوابط وقواعد وتصورات يلتزمونها ويسيرون وفقها ومن خلالها.

(١) انظر: عبد الوهاب أبو سليمان. "منهج البحث في الفقه الإسلامي"، (مكة، المكتبة المكية، ط١، ١٤١٦). ص: ١٥.
فريد الأنصاري. "أبجديات البحث في العلوم الشرعية". (عمان، دار الحامد، ٢٠٠٨ م). ص: ٢٥.

eISBN 978-967-2122-81-4

ومن أبرز المصنفين الأوائل في الحديث النبوي الذين تعرضوا في مصنفاتهم لدفع الشبه المثارة حول السنة النبوية هو الإمام أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي (ت٢٨٠هـ) في كتابيه "نقض الإمام أبي سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد"، و"الرد على الجهمية"، وهما من كتب السنة الأصيلة المشتملة على الكثير من الآثار والأحاديث المسندة في أبواب العقائد، وقد سلك المصنف في هذين الكتابين منهجية معينة في الرد على شبه المعارضين في أبواب المعتقد، كان من ضمنها بعض الشبه المثارة حول السنة النبوية، ومن أهم تلك الشبهات التي تعرض لها الدارمي، ولا زالت هي محور كتابات المشككين في هذا العصر:

١) شبهة تأخر تدوين الحديث، وأثر العامل السياسي في وضع الحديث.
٢) شبهة النهي عن كتابة الحديث.
٣) شبهة الوضع في الحديث النبوي.
٤) شبهة عدم قطعية الثبوت.
٥) شبهة دخول الإسرائيليات.
٦) شبهة الطعن في أبي هريرة وبعض الصحابة الآخرين رضي الله عنهم.

مما دفع الباحث إلى استقراء المنهج الذي سار عليه هذا الإمام في دفع هذه الشبه وتجليتها، وعنونته بـ"الإمام أبي سعيد الدارمي، ومنهجه في دفع الشبه المثارة حول السنة النبوية".

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الأمور التالية:

١) أهمية المنهجية المعرفية التي سار عليها الإمام أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي كواحد من متقدمي المحدثين، وممن وصف بحسن التصنيف من علماء عصره؛ فقال الإمام أبو زرعة الرازي (ت٢٦٠هـ): "ذاك رُزِقَ حسن التصنيف"[٢]، وخاصة التصنيف في موضوع الجدل مع المخالفين، والنقض للدعاوي والشبهات؛ وقال ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ): "وكتاباه – يعني: النقض، والرد على الجهمية – من أجلِّ الكتب المصنفة في السنة وأنفعها، وينبغي لكل طالب سنة مراده الوقوف على ما كان عليه الصحابة والتابعون والأئمة أن يقرأ كتابيه"[٣].
٢) تتعرض السنة في واقعنا المعاصر لانتقادات شديدة، وهجوم لاذع؛ لإقصائها عن دورها في التأثير والتشريع؛ مما يستوجب الرجوع إلى المنهج الذي سلكة المتقدمون من رواة السنة وحفظتها في الدفاع عنها، خاصةً وأن الكثير من الدعاوى والشبهات المثارة حولها هي استجرار لما أثير في تلك العصور السالفة.

---

(٢) شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م. (٣٢٤/١٢).

(٣) ابن قيم الجوزية، "اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية"، المحقق: زائد بن أحمد النشيري، الناشر: دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ. (٣٤٨/١).

eISBN 978-967-2122-81-4

مشكلة البحث:

تتأتى مشكلة البحث من خلال وجود منهجين سار عليها علماء السنة في التصنيف في قضايا المعتقد، الأول يعتني ببناء وتقرير الحق دون الخوض في الردود والمدافعات لشبه ودعاوى المعارضين، وهو الظاهر في بداية التصنيف في السنة، والمنهج الآخر الذي بدأ يظهر فيه العناية بالجدل العقدي والاعتناء بالحجاج في دفع المعارضات والشبه.

ومن ثم يأتي هذا البحث ليجلي هذا المنهج الثاني، ويميزه عن الأول، ويبين معالمه، من خلال ذكر أنموذج له اختصاص وعناية وتصنيف فيه، وهو: الإمام أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي رحمه الله تعالى.

منهجية البحث:

اقتضت طبيعة البحث وأهميته وإشكاليته اتخاذ منهج الاستقراء التحليلي(٤)، حيث قام الباحث باستقراء كتابيّ الدارمي: "نقض الإمام أبي سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد" (٥)، و"والرد على الجهمية" (٦)، وتتبعتُ الشبه التي أوردها المعارض حول السنة، ثم تتبعتُ إجابات الدارمي عنها، ونقضه لها، ومن ثَمَّ كانت المرحلة الثانية، وهي التحليل لهذه الإجابات، وتصنيف المتشابه منها في أنساق معينة؛ مما أظهر المنهجية التي سار عليها الإمام الدارمي في نقض الشبه المثارة حول السنة النبوية(٧).

محددات البحث:

يستهدف هذا البحث الوقوف على المنهجية التي سلكها الإمام الدارمي في نقض الشبه المثارة حول السنة النبوية، فهو محصور في منهج الإمام الدارمي، ومادة دراسة وكشف هذا المنهج هو الشبه المثارة حول السنة النبوية؛ ولذا لم يتعرض لإجابات غيره من العلماء ممن تقدم عنه أو تأخر حول هذه الشبه، واقتصر على إبراز المنهج والطريقة التي سار عليها الإمام الدارمي في دفع هذه الشبهات والإجابة عنها؛ ولذا لم أتعرض للشبه في حد ذاتها والإجابة عنها، فهذا مخدوم ومتكرر في كثير من البحوث والمؤلفات.

الدراسات السابقة:

(٤) المنهج الاستقرائي: هو الذي يكشف جزئيات قد تكون غامضة على كثير من الناس، فهو عملية ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات عنها للتوصل إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية.
المنهج التحليلي: هو يعتمد على استيعاب المسألة أو القاعدة، ثم استيعاب موضوعها، ثم محاولة تحليلها على ضوء معطيات هذه القاعدة، لاكتشاف مدى وفائها للقاعدة، أو مدى التصويب أو التخطيء أو التحويل، كل ذلك دون خروج في التحليل على القاعدة أو النسق الذي انطلق منه.
ينظر: "المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات". الدكتور: محمد التونجي. (ص: ٩٤). ط: عالم الكتب، (١٤١٥هـ- ١٩٩٥م). وكتاب "أبجديات البحث في العلوم الشرعية". د: فريد الأنصاري. (ص: ٦٣-٦٤).

(٥) اعتمدت على طبعة مكتبة الرشد، السعودية، بتحقيق: رشيد بن حسن الألمعي، سنة النشر: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م
عدد الأجزاء: ٢.

(٦) اعتمدت على طبعة مكتبة الأثير، الكويت، بتحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الطبعة: الثانية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، عدد الأجزاء: ١.

(٧) مما يجدر التنبيه عليه في هذا الموضع أن الباحث استقرأ كلا الكتابين إلا أن مادة هذا البحث ونقولاته كلها مستقاة من كتاب "النقض"؛ وذلك لطبيعة موضوع الكتاب، فالرد والنقض للشبهات هو المقصود الأصلي لتصنيفه، بخلاف كتاب "الرد على الجهمية"، فقد كانت عناية المصنف متجهة إلى تقرير المسائل العقدية والاستدلال لها؛ ولذا لم أجد فيه شيئاً مما يتعلق بالشبهات المثارة حول السنة النبوية.

eISBN 978-967-2122-81-4

في حدود البحث والتقصي لا توجد دراسة تناولت منهجية الدارمي في دفع الشبه المثارة حول السنة النبوية والرد على الطاعنين فيها استقلالًا، وإن وجدت دراسات عرضت للإمام الدارمي في جوانب أخرى، منها:

١) دراسة بعنوان "الجدل العقدي عند الإمام الدارمي" [٨]، للأستاذ ياسر المطرفي: بحثتْ في منهجية الجدل العقدي عند الدارمي عموماً، وتختلف عن دراستي أنها في البحث العقدي ولم تتعرض لبعض مباحث الشبه المثارة حول السنة إلا تبعاً ولذا لم تستوعب.

٢) دراسة بعنوان: "الإمام الدارمي ودفاعه عن عقيدة السلف"[٩]، للدكتور محمد أبو رحيم: بحثت في تتبع مقالات الدارمي العقدية، وبيان معتقده، دون الاعتناء بالجانب المنهجي عنده في رد الشبهات حول السنة النبوية.

خطة البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة ومبحثين ثم خاتمة.

المبحث الأول: للتعريف بالدارمي، وكتبه، وموقفه من السنة النبوية من خلال تقريراته، وذلك من خلال ثلاثة مطالب، وهي:

المطلب الأول: التعريف بالدارمي.

المطلب الثاني: التعريف بكتب الدارمي.

المطلب الثالث: موقف الدارمي من السنة النبوية.

المبحث الثاني: لبيان المنهجية التي سار عليها الدارمي في نقض الشبه المثارة حول السنة النبوية من خلال أربعة مطالب، وهي:

المطلب الأول: الفهم العميق للشبهة.

المطلب الثاني: التحليل الدقيق للشبهة وأدلتها.

المطلب الثالث: النقد الشامل للشبهة وأدلتها.

المطلب الرابع: إقامة الحجج الصحيحة البديلة.

ثم الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث.

المبحث الأول: ترجمة الإمام الدارمي ومؤلفاته، وموقفه من السنة النبوية:

المطلب الأول: التعريف بالدارمي:

(٨) ياسر المطرفي، "الجدل العقدي عند الإمام الدارمي"، بحث محكم في مجلة "تأصيل" –العدد الثاني– شوال ١٤٣١ هـ. من ص ٢١٧ – ٣٣٧.

(٩) رسالة معدة لنيل درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية –جامعة أم القرى– عام ١٤٠٣ هـ.

eISBN 978-967-2122-81-4

(أ) اسمه وكنيته ونسبه ومذهبه الفقهي:

أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي التميمي السجستاني الشافعي، فهو يُنسب على مستوى القبيلة إلى تميم بن مرة بن أد، والدارمي نسبة إلى دارم بن مالك بن حنظلة بن زيد بن مناة بن تميم بطن كبير من تميم، وعلى مستوى المكان إلى سجستان (البلاد المعروفة)[١٠]، وعلى المستوى المذهبي إلى الشافعية؛ فقد ذكره السبكي (ت ٧٧١هـ) في "طبقات الشافعية الكبرى" [١١].

(ب) ولادته ورحلاته وشيوخه:

قال الذهبي (ت ٧٤٨هـ): " ولد: قبل المائتين بيسير"[١٢].

وطوّف الأقاليم ولقي الكبار، وسمع خلقاً كثيراً بالحرمين والشام ومصر والعراق والجزيرة وبلاد العجم أخذ الأدب عن ابن الأعرابي والفقه عن البويطي، وأخذ علم الحديث وعلله عن علي ويحيى وأحمد، وفاق أهل زمانه[١٣].

(ج) ثناء العلماء عليه:

قال الذهبي: "قال أبو الفضل يعقوب القراب: ما رأينا مثل عثمان بن سعيد ولا رأى هو مثل نفسه"[١٤]. وقال أيضاً: "قال أبو حامد الأعمشي: ما رأيت في المحدثين مثل محمد بن يحيى، وعثمان بن سعيد، ويعقوب الفسوي"[١٥]. وقال أيضاً: "وقال الحسن بن صاحب الشاشي: سألت أبا داود السجستاني عن عثمان بن سعيد؟ فقال: منه تعلمنا الحديث"[١٦]. وكان موصوفاً بحسن المناظرة وقوة الحجة فيها، حيث قال عنه الذهبي: "وكان لهجاً بالسنة، بصيراً بالمناظرة"[١٧]، ووصف أيضاً بحسن التصنيف، حيث ذكره بذلك أبو زرعة الرازي عندما سئل عنه فقال: "ذاك رُزِقَ حسن التصنيف"[١٨].

وفاته:

---

(١٠) هي اليوم المنطقة التي تشمل القسم الغربي من أفغانستان وبعض إيران، وكانت ولاية واسعة هامة، من مدنها: (بست) و(كركوية) و(زرنج)، ينسب إليها كثير من العلماء، منهم إمام أهل الحديث أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسماعيل الأزدي السجستاني صاحب كتاب (السنن)، وكانت عاصمتها في العصور الوسطى مدينة (زرنج) وقد خربها "تيمورلنك" وما زالت أطلالها باقية.

(انظر: ياقوت الحموي، "معجم البلدان"، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م ١٩٠/٣، موقع الإسلام اليوم، المكتبة الشاملة، التعريف بالأعلام الواردة في البداية والنهاية، ٤١/٢).

(١١) انظر في ترجمته: عز الدين ابن الأثير الجزري، اللباب في تهذيب الأنساب، الناشر: دار صادر– بيروت، (١/ ٤٨٤)، والذهبي "سير أعلام النبلاء"، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م، (٣١٩/١٣)، تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، المحقق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ، (٣٠٣/٢)، الإمام الدارمي ودفاعه عن عقيدة السلف (ص٤٧).

(١٢) "سير أعلام" (٣١٩/١٣).

(١٣) انظر: "طبقات الشافعية الكبرى" (٣٠٣/٢)، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، حققه: محمود الأرناؤوط، وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦م، (٣٣٠/٣).

(١٤) الذهبي، "تذكرة الحفاظ"، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، (١٧٤/٢).

(١٥) "سير أعلام" (٣٢١/١٣).

(١٦) نفس المصدر (٣٢٥/١٣).

(١٧) نفس المصدر (٣٢٤/١٣).

(١٨) انظر: ("شذرات الذهب" ١٧٦/٢، "تذكرة الحفاظ" ٦٢٢/٢، و"طبقات السبكي" ٣٠٣/٢).

eISBN 978-967-2122-81-4

توفي– رحمه الله – في ذي الحجة سنة ٢٨٠هـ وقد ناهز الثمانين من عمره، وكانت وفاته بهراة [١٩].

المطلب الثاني: التعريف بمؤلفاته:

مع قلة التصنيف عند الإمام الدارمي إلا أنه قد وُصِفَ بحسن التصنيف؛ فقد نقل الذهبي عن محمد بن المنذر شكر: "سمعتُ أبا زرعة الرازي وسألته عن عثمان بن سعيد؟ فقال: ذاك رُزِقَ حسن التصنيف" [٢٠].

ومن خلال النظر في ترجمته وفي كتب من اعتنى بتحقيق مصنفاته لم تتجاوز كتبه الأربعة مصنفات، وهي:

١) "المسند الكبير": قال الإسنوي: "هو أحد الحفَّاظ الأعلام، تفقَّه على البويطي، وطاف الآفاق في طلب الحديث، وصنَّف (المسند الكبير)[٢١]. وذكره الذهبي فقال: "صاحب (المسند الكبير) والتصانيف"[٢٢].

٢) "الرد على الجهمية"[٢٣]: ألفه في سياق الرد على المخالفين لأهل السنة في الاعتقاد، وقصد منهم طائفة الجهمية على وجه العموم لا واحد بعينه، ويلحظ أن هذا الكتاب متقدم على كتاب (النقض)، فقد أحال في النقض إلى عدة مواطن في كتاب (الرد على الجهمية)، ويسميه (الكتاب الأول) [٢٤]، لكن الكتاب في مادته العلمية أقل غزارة من حيث إيراد شبه المخالفين والرد عليها؛ حيث اعتنى بتقرير مسائل الاعتقاد والتأصيل لها أكثر من عنايته من إيراد شبه وحجج المخالفين والرد عليها، وهو كتاب مسند حيث يروي الأحاديث والآثار بإسناده.

٣) "الرد على بشر المريسي"[٢٥]: تشير المصادر إلى عدة أسماء لهذا الكتاب، فتارة (الرد على بشر المريسي)، وتارة (النقض على بشر المريسي)، وفي بعض النسخ الخطية (نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد) [٢٦]، ويتجلى من عنوان الكتاب أنه في الرد على المريسي الضال، ولم يقتصر على مواجهته، بل عرض لمذهب الجهمية بوجه عام، كما عرض لجملة من المباحث الحديثية، وبعض الشبه المثارة حول السنة النبوية، ومما ميز هذا الكتاب: غزارته العلمية من حيث إيراد شبه وحجج المخالفين والجواب عنها، وهو كتاب مسند؛ حيث يروي الأحاديث والآثار بإسناده.

---

(١٩) خير الدين الزركلي، "الأعلام"، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م، (٢٠٦/٤).

(٢٠) "سير أعلام النبلاء" (٣٢٤/١٣).

(٢١) "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" (٣/ ٣٣٠).

(٢٢) "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٣١٩).

(٢٣) طبع الكتاب غير مرة، منها طبعة ليدن بألمانيا سنة١٩٦٠م، بتحقيق: المستشرق جوستا فتستام، ثم طبع عن هذه الطبعة ضمن مجموعة عقائد السلف (ص ٢٢٥ – ٣٥٦)، بتقديم د. علي سالم النشار وعمار جمعة الطالبي، ونشرته منشأة المعارف بالإسكندرية سنة ١٩٧١م، ثم طبع مرة أخرى في المكتب الإسلامي بدمشق عن الطبعة الألمانية بتحقيق: زهير الشاويش، وتخريج: الألباني، ثم طبع في الدار السلفية بالكويت عن الطبعة الألمانية بتحقيق: بدر البدر سنة ١٩٨٥م.

(٢٤) انظر المواضع التالية من كتاب "النقض": (٢٠٨/١، ٢١٤/١، ٣٦٨/١).

(٢٥) طبع الكتاب غير مرة، منها طبعة بتحقيق: محمد حامد الفقي باسم (الرد على بشر المريسي)، ثم طبع بتحقيق: رشيد بن حسين الألمعي، كان أصلها رسالة علمية، طبعت في مكتبة الرشد (١٤١٨هـ)، ثم طبع بتحقيق: منصور السماري، عن دار أضواء السلف (١٤١٩هـ)، ثم طبع بتحقيق: الشوامي، عن المكتبة الإسلامية (١٤٣٣هـ).

(٢٦) انظر مقدمة محقق الكتاب، رشيد الألمعي؛ فقد توسع في ذكر المصادر التي عنيت بذكر اسم الكتاب (٩٣/١).

eISBN 978-967-2122-81-4

٤) "سؤلات في الرجال" ليحيى بن معين[٢٧]: ذكره الذهبي في (تذكرة الحفاظ)[٢٨]، وهو المعروف الآن بـ: (تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم).

المطلب الثالث: موقف الإمام الدارمي من السنة النبوية:

للإمام الدارمي موقف منهجي من السنة النبوية أورثه إياه الغيرةُ على جناب السنة مما يخدشها من الشبه والمعارضات، ويمكن إيجازه في العناصر التالية:

١. السنة حجة بنفسها، والطعن فيها طعن في الدين:

يرى الإمام الدارمي أن السنة لا يمكن الاستغناء عنها، وأن فهم الدين موقوف على معرفة السنة، ومن ثَمَّ فالطعن فيها طعن في الدين؛ حيث قال: "هذا الحديث إنما هو دين الله بعد القرآن وأصل كل فقه، فمن طعن فيه فإنما يطعن في دين الله تعالى، أو لم تسمع قول رسول ρ أنه جعل حديثه أصل الفقه، فقال: «نضر الله عبدًا سمع مقالتي فوعاها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه غير فقيه» [٢٩]؛ فجعل رسول الله ρ أصل الفقه كله بعد القرآن حديثه الذي تدفعه أنت وإمامك المريسي"[٣٠].

٢. منهجية المحدثين قادرة على حماية السنة من الدخيل عليها:

فقد بين الدارمي أن هناك منهجية صارمة سار عليها المحدثون في تمييز الأحاديث المقبولة من المردودة، وأن هذه المنهجية كفيلة بحماية السنة من الدخيل عليها، حيث قال في معرض رده على المعارض حينما أورد عليه: "أن الزنادقة قد وضعوا اثنتي عشر ألف حديث دلسوها على المحدثين"[٣١]، فكان جوابه عن هذه الدعوى: "جرب أنت فدلس عليهم منها عشرة حتى تراهم كيف يردونها في نحرك"[٣٢]، وقال في موضع آخر مظهراً الثقة في هذه المنهجية: "ويلك! هؤلاء ينتقدون على العلماء المشهورين تقديم رجل من تأخيره، وتقديم كلمة من تأخيرها، ويحصون عليهم أغاليطهم ومدلساتهم، أفيجوز للزنادقة عليهم تدليس؟..." [٣٣].

ثم بين الإمام الدارمي أن هذه الثقة في منهجية المحدثين موجبها أمران سار عليهما المحدثون في دراسة الأخبار:

الأول: التثبت من صحة السند فيما يتعلق بعدالة الرواة وضبطهم وصحة سماعهم من بعضهم البعض؛ حيث

---

(٢٧) طبع ضمن مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، بتحقيق: الدكتور/ محمد نور سيف.

(٢٨) (٦٢٢/٢).

(٢٩) أخرجه أبو داود في سننه (سنن أبي داود)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت في (كتاب "العلم"، " ٣/ ٣٢٢، رقم ٣٦٦٠، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم)، والترمذي في جامعه، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الجيل . بيروت + دار الغرب الإسلامي . بيروت، الطبعة: الثانية ١٩٩٨م" ٤/ ٣٣١، رقم ٢٦٥٦، أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع) و أحمد في مسنده (مسند أحمد)، المحقق: شعيب الأرناؤوط – عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.(٣٥/ ٤٦٧، رقم ٢١٥٩٠)، من حديث زيد بن ثابت τ، قال الترمذي: "وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وجبير بن مطعم، وأبي الدرداء، وأنس، وحديث زيد بن ثابت حديث حسن".

(٣٠) عثمان بن سعيد الدارمي، نقض الإمام عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي الجهمي العنيد، تحقيق: رشيد بن حسن الألمعي، الناشر: مكتبة الرشد، سنة النشر: ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م. ص: ٦٤٠.

(٣١) المصدر السابق ص:٦٣٩.

(٣٢) المصدر السابق ص:٦٨٥.

(٣٣) "نقض الإمام عثمان الدارمي على المريسي الجهمي" ص:٦٨٣.

eISBN 978-967-2122-81-4

قال: "كانوا لا يألون الجهد في الأخبار الأحفظ منها والأمثل فالأمثل من رواتها في أنفسهم"(٣٤).

الثاني: التثبت من خلال النظر في المتن ومقارنته بالقرآن وصحيح السنة، لكن قيد هذا النظر بالفقهاء الجهابذة وليس مشاعاً لكل أحد؛ حيث قال: "وليس إلى كل أحد الاختيار منها، ولا كل الناس يقدر أن يعرضها على القرآن، فيعرف ما وافقه منها مما خالفه، إنما ذلك إلى الفقهاء العلماء الجهابذة النقاد لها العارفين بطرقها ومخارجها،... ومما يصدقها من كتاب الله تعالى فقد أخذنا بما قال رسول الله ρ ، فلم نقبل منها إلا ما روى الفقهاء الحفاظ المتقنون، مثل: معمر [بن راشد]، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري، وابن عيينة، وزهير بن معاوية، وزائدة،... ونظرائهم الذين اشتهروا بروايتها ومعرفتها والتفقه فيها... لأنهم كانوا أهل العلم والمعرفة بتأويل القرآن ومعانيه، وأبصر بما وافقه منها..." (٣٥).

٣. اشتراط اليقين في الأخبار موجب لترك الكثير من السنة:

يرى الإمام الدارمي أن اشتراط القطع في صحة الأثار مخالف لعادة الناس في تناقلهم للأخبار، وأن هذا المنهج موجب لترك الكثير من الأحاديث والآثار؛ حيث قال عند رده على المعارض في دعواه أنه لا يقبل من الأخبار ما لو حلف رجل بطلاق امرأته على حديث لرسول الله ρ صحيح عنه أنه كذب ما طلقت امرأته: " لقد سننت للناس سنة وحددت لهم في الأخبار حدًا لم يستفيدوا مثلها من أحد من العالمين قبلك، ولوجب على كل مختار من الأئمة في دعواك ألا يختار منها شيئًا حتى يبدأ باليمين بطلاق امرأته، فيحلف أن هذا الحديث صدق أو كذب البتة، فإن كان شيئًا طلقت به امرأته استعمله وإن لم تطلق تركه، ويلك! إن العلماء لم يزالوا يختارون هذه الآثار ويستعملونها وهم يعلمون أنه لا يجوز لأحد منهم أن يحلف على أصحها أن النبي ρ قاله البتة وعلى أضعفها أن النبي ρ لم يقله البتة..." (٣٦).

المبحث الثاني: منهج الإمام الدارمي في نقض الشبه المثارة حول السنة النبوية:

سلك الإمام أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي في الرد على شبه ودعاوى المعارضين حول السنة النبوية منهجية معينة مطردة تتضح من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الفهم العميق للشبهة وحججها:

يتمثل الفهم العميق للشبهة في إدراك حقيقتها وأبعادها وغاياتها ومصطلحاتها وتركيبها، ونجد ذلك ظاهراً في منهجية الإمام أبي سعيد الدارمي في التعامل مع دعاوي المعارض، فنجده مدركاً للمصادر التي اعتمد عليها المعارض في إيراد هذه الشبه، وكذلك متنبهاً لما أورده المعارض من تلبيسات عند عرضه للشبهة أو أدلتها، مما يجعل لهذا أثراً في الفهم العميق للشبهة والإجابة عنها؛ ولذا لما ذكر المعارض شبهة الوضع في الحديث النبوي، وأن الزنادقة قد وضعوا اثني عشر ألف حديث روجوها على أهل الحديث، فإن الإمام الدارمي من خلال فهمه العميق قد أدرك العلة

(٣٤) المصد السابق ص:٦٤٤.

(٣٥) المصدر السابق ص:٦٠٣.

(٣٦) "نقض الإمام عثمان الدارمي على المريسي الجهمي" ص:٦٤٥.

eISBN 978-967-2122-81-4

الغائية من هذه الدعوى، وأن المراد منها الإزراء بأهل الحديث في أعين السفهاء، وأن ذلك مؤذن بهجر العلم وأهله وعدم الثقة فيما يحملون مما صح من حديث النبي ρ؛ فقال رحمه الله: "وما أخالك إلا وستعلم أنه لا يجوز للزنادقة على أهل العلم بالحديث تدليس، غير أنك تريد أن تهجر العلم وأهله، وتزري بهم من أعين من حواليك من السفهاء بمثل هذه الحكايات كيما يرتاب فيها جاهل فيراك صادقاً في دعواك"(٣٧).

ومن المواضع التي تجلى فيها فهمه العميق: أن المخالف قد يورد بعض المتشابه من المنقول عن السلف الصالح ليتوصل به للطعن في المحكم؛ ولذلك لما طعن المخالف في الاحتجاج بالأحاديث بما ورد من عبارات لبعض السلف في كراهية الاشتغال بجمع الأحاديث؛ قال: "واحتججت في رد آثار رسول الله ρ وكراهية طلبها والاشتغال بجمعها بحكاية حكيتها عن سفيان الثوري أنه قال: (ليس هذا الحديث من عدد الموت)(٣٨)، وبقول شعبة: (إن هذا الحديث يصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون)(٣٩)، وبقول ابن المبارك: (اللهم اغفر لي رحلتي في الحديث)(٤٠)، فتوهمت أن قولهم هذا طعن في الآثار وكراهية منهم لجمعها واستعمالها، وقد أخطأت الطريق وغلطت في التأويل..." (٤١)، ثم ذكر التأويل الصحيح لمثل هذه العبارات.

ومن فهم الإمام الدارمي العميق لشبه المعارضين: أن المعارض قد يورد بعض الأخبار الضعيفة والمستنكرة مما يضاد بدعته، وينسب الاحتجاج بها لأهل السنة؛ مما يوهم الجهال أن أدلة أهل السنة من ذلك الجنس المتهالك المستنكر؛ فقال: "وادعى المعارض أن من الأحاديث التي تروى عن رسول الله ρ أحاديث منكرة مستشنعة جداً لا يجوز إخراجها؛ فألف منها أحاديث بعضها موضوعة، وبعضها مروية تروى وتوقف لا يتقدم على تفسيرها، يوهم من حواليه من الأغمار أن آثار رسول الله ρ كلها ما روي منها مما يغيظ الجهمية في الرؤية والنزول والصفات التي رواها العلماء المتقنون ورأوها حقاً، سبيلها سبيل هذه المنكرات التي لا يجوز إخراجها ولا الاعتماد عليها"(٤٢).

---

(٣٧) "نقض الإمام عثمان الدارمي على المريسي الجهمي" (٢/ ٦٨٤).

(٣٨) أخرجه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله"، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م (١/ ١٠٢٤)، بسنده إلى سفيان الثوري بلفظ: (ليس طلب الحديث من عدد الموت، ولكنه علة يتشاغل به الرجل)، وذكره الذهبي في "تذكر الحفاظ" (١/١٥٢)، ثم قال مبيناً معنى كلام سفيان: "صدق والله، إن طلب الحديث شيء غير الحديث، فطلب الحديث اسم عرفي لأمور زائدة على تحصيل ماهية الحديث، وكثير منها مراق إلى العلم، وأكثرها أمور يشغف بها المحدث من تحصيل النسخ المليحة وتطلب العالي وتكثير الشيوخ والفرح بالألقاب والثناء وتمني العمر الطويل ليروي وحب التفرد إلى أمور عديدة لازمة للأغراض النفسانية لا الأعمال الربانية، فإذا كان طلبك الحديث النبوي محفوفًا بهذه الآفات فمتى خلاصك منها إلى الإخلاص...".

(٣٩) أخرجه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ١٠٢٩)، بسنده إلى شعبة بلفظ: (إن هذا الحديث يصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة، فهل أنتم منتهون)، ثم قال ابن عبد البر: "إنما عابوا الإكثار خوفًا من أن يرتفع التدبر والتفهم..." ثم ذكر آثاراً في هذا المعنى.

(٤٠) أخرجه ابن عدي في "الكامل"، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، الناشر: الكتب العلمية- بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م (١/١٩٢) بسنده إلى ابن المبارك بلفظ: (سمعت العلاء يقول: أخبرني رجل قال: رأيت عَبد الله بن المبَارك في المنام فقلت له: ما فعل الله بك ؟ قال: غفر لي برحلتي)، ولم أجده باللفظ الذي ذكره الدارمي.

(٤١) "نقض الإمام عثمان الدارمي على المريسي الجهمي" (٢/ ٦٥١).

(٤٢) المصدر السابق (٢/ ٦٤٧).

eISBN 978-967-2122-81-4

فالحاصل مما سبق: أن الفهم العميق للشبهة والإدراك لأبعادها وغاياتها كان حاضراً في منهجية الإمام أبي سعيد الدارمي في نقض الشبه المثارة حول السنة النبوية.

المطلب الثاني: التحليل الدقيق للشبهة وحججها:

تحليل المقالات وتفكيكها حتى يسهل تفهمها، ومن ثم نقدها ونقضها من الأدوات الأساسية التي يجب أن يستصحبها الباحث والناقد في الجدل ونقض الشبه والمعارضات.

وهذه الأداة ظهرت جلية في منهجية الإمام الدارمي في نقض الشبه والمعارضات عموماً، وفي الشبهة المثارة حول السنة بشكل خاص، سواء كان هذا التحليل للمقولة في ذاتها، أو في دليلها وحجيتها.

ومن ذلك لما تعرض المخالف للطعن في ناقلي الأسانيد من التابعين؛ جاء الإمام الدارمي فحلل هذا الطعن، وميز فيه بين القول المعين في شخص معين، وبين الأصل الكلي الذي يندرج تحته هذا القول، وهو رد الأحاديث والأخبار المخالفة لمعتقد المعارض؛ حيث قال: "ثم لم تقنع بجرح أصحاب رسول الله ρ في الروايات حتى تعرضت في التابعين؛ فقلت ألا ترى أن ابن عمر قال لغلامه: (انظر ألا تكذب عليَّ كما كذب عكرمة على ابن عباس) [٤٣]، توهم من حواليك من الجهال أنه إذا قيل هذا في مثل عكرمة، فقد بطلت الروايات كلها، ويظن برواتها كلها ما ظن ابن عمر بعكرمة"[٤٤].

ولما أورد المعارض شبهة أن الأحاديث لم تكتب إلا بعد مقتل عثمان τ، واحتج بقوله τ لما بعث له علي τ الصحيفة[٤٥]: (لا حاجة لنا في الصحيفة)، حلل الإمام هذا الدليل وبين سبب إيراده ومصدر استنباطه وأنه ليس للمخالف حجة فيه وإنما هو حجة عليه، فقال رحمه الله: " فهذا علي بن أبي طالب τ وهو أحد الخلفاء صح عندنا: أنه كتب عن رسول الله ρ، وبعث بها إلى عثمان τ قبل أن يُقتل عثمان فمن أين صح عندك أيها المعارض أنه لم يُكتب الحديث في زمن رسول الله ρ والخلفاء بعده حتى قُتل عثمان فأسنده كما أسندنا لك، وإلا

---

(٤٣) لم يثبت عن ابن عمر تكذيبه لعكرمة؛ قال الذهبي في "ميزان الاعتدال"، تحقيق: علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م. (٣/ ٩٧): "ويروي ذلك عن ابن عمر، قاله لنافع ولم يصح "، وقال ابن حجر في "تقريب التهذيب"، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ. (ص: ٣٩٧): "لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا تثبت عنه بدعة، وإنما جاء ذلك منسوباً إلى سعيد بن المسيب"؛ فقد أخرج البيهقي في "الأسماء والصفات"، تحقيق: أ. د. عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار الجيل – بيروت الطبعة: الأولى/ ١٤١٧ هـ، (٦٠٨/١)، من طريقه عن حنبل بن إسحاق، حدثني أبو عبد الله أحمد بن حنبل، قال: سمعت إبراهيم بن سعد، يقول: " أشهر أكثر علمي على أبي أنه سمع سعيد بن المسيب يقول لغلام له اسمه برد: إياك يا برد أن تكذب عليَّ كما يكذب عكرمة على ابن عباس ". قال ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ١٥٦): قال المروزي: "فلهذا كان بين سعيد بن المسيب وبين عكرمة ما كان، حتى قال فيه ما حكى عنه إنه قال لغلامه برد: لا تكذب عليَّ كما كذب عكرمة على ابن عباس".

(٤٤) "نقض الإمام عثمان الدارمي على المريسي الجهمي" (٢/ ٦٤١).

(٤٥) أخرجه البخاري في صحيحه(صحيح البخاري)، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار ابن كثير- دمشق بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

في كتاب فرض الخمس، باب ما ذكر من درع النبي ρ وعصاه وسيفه (٤/ ٨٣ رقم ٣١١١)، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا سفيان، عن محمد بن سوقة، عن منذر، عن ابن الحنفية، قال: لو كان علي τ، ذاكرًا عثمان τ، ذكره يوم جاءه ناس فشكوا سعاة عثمان، فقال لي علي: "اذهب إلى عثمان فأخبره: أنها صدقة رسول الله ρ فمر سعاتك يعملون فيها، فأتيته بها، فقال: أغنها عنا، فأتيت بها علياً، فأخبرته فقال: «ضعها حيث أخذتها».

eISBN 978-967-2122-81-4

فلِمَ تدعي ما لا تعقله ولا تفهمه، فيسمع به منك سامع من الجهال، يحسب أنك مصيب في دعواك وأنت فيها مبطل، وإنما قال عثمان: لا حاجة لنا في الصحيفة، على معنى أننا نعرفها ونحسن ما في الصحيفة"(٤٦).

ومن صور التحليل الدقيق الذي سلكه الدارمي في تحليل حجج المعارض، أنه لم يكتف منه بظاهر الدليل، بل إنه حقق في المضامين التي في داخل هذا النص، وميز ما في النص من الدلالة لما أورده المعارض؛ حيث قال راداً على استدلاله بما نقل عن القاضي أبي يوسف في تقييد الآثار بما روي عن رسول الله ρ والصحابة، وما بعد هؤلاء ليس بأثر: "أن أبا يوسف إن قال: ليست أقاويل التابعين بأثر فقد أخطأ، إنما يقال: ليس اختلاف التابعين سنة لازمة كسنن النبي ρ وأصحابه، فأما أن لا يكون أثرًا فإنه أثر لا شك فيه"(٤٧).

وبذلك التحليل الدقيق لجزئيات الشبه والمعارضات حول السنة النبوية أحكم الإمام الدارمي بعد ذلك نقضها والإجابة عنها؛ مما يعطي منهجاً يسير عليه من بعده في رد الدعاوى والمعرضات والشبه حول السنة النبوية خصوصاً

المطلب الثالث: النقد العميق للشبهة ودليلها:

في هذه المرحلة تتجلى أدوات الباحث المعرفية والنقدية لتفنيد الشبهة والقول المعارض، بعد الفهم الدقيق لكلام المخالف، والتحليل لأجزاء ذلك المقال ودليله.

وقد سار الإمام الدارمي على هذه المنهجية في نقد الشبه المثارة حول السنة النبوية، سواءً كان في نقد الشبهة في ذاتها، أو في دليلها وحجتها، وسلك عدة أساليب في هذا الجانب؛ فمن ذلك:

بيان تناقض المعارض في إيراده لهذه الأقوال الباطلة، وعدم اطراده على منهجية واحدة في ذلك؛ حيث قال- عندما طعن المعارض في بعض رواة الآثار من التابعين-: "والعجب منك إذ تطعن في رواية عكرمة عن ابن عباس فيما يبطل دعواك، وتحتج لإقامة دعواك برواية بشر المريسي عن أبي شهاب الخولاني، عن نعيم بن أبي نعيم الذي لا يدرى منهم، وعن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وما أشبهه من الأسانيد التي أجمع أهل العلم على تركها، فكلما وافق من ذلك رأيك وإن كان ضعيفاً صار عندك في حد القبول؟ وما خالف رأيك منها صار متروكاً عندك، وإن كان عند الفقهاء في حد القبول؟ هذا ظلم عظيم وجور جسيم"(٤٨).

وأحياناً يكون نقد الإمام الدارمي للشبهة ببيان الآثار الفاسدة واللوازم الباطلة المترتبة على هذه الشبهة الباطلة؛ حيث قال عندما طعن المعارض في نقَلَة الآثار من الصحابة: "ولو كان المذهب فيه ما تأولت لحرم طلب العلم على أهله، ولكان يدل قول رسول الله ρ:« طلب العلم فريضة على كل مسلم» (٤٩) أن تركه فريضة على كل

---

(٤٦) "نقض الإمام عثمان الدارمي على المريسي الجهمي" (٢/ ٦٠٨).

(٤٧) المصدر السابق (١/ ٥٩٣).

(٤٨) "نقض الإمام عثمان الدارمي على المريسي الجهمي" (٢/ ٦٤٣).

(٤٩) أخرجه ابن ماجة في سننه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الأولى، ٢٠٠٤م. في "أبواب السنة"، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (١/١٥١، رقم ٢٢٤)، والطبراني في "الصغير"، سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني، المحقق: محمد شكور،

eISBN 978-967-2122-81-4

مسلم، ويدل قوله: «تضع الملائكة أجنحتها لطالب العلم رضًا بما يطلب» (٥٠) أنها تضعهما سخطًا بما طلب، ويدل قوله ρ: «يستغفر لطالب العلم كل شيء حتى الحوت في البحر» (٥١) أنها تلعنه وتدعو عليه، فينقلب في دعواك معاني الحق إلى الباطل، والمعروف إلى المنكر"(٥٢).

وفي موضع آخر لما أثار المعارض شبهة الوضع في الحديث النبوي، وأن الزنادقة دلسوا اثني عشر ألف حديث على المحدثين، قال رحمه الله: "أو ليس قد ادعيت أن الزنادقة قد وضعوا اثني عشر ألف حديث دلسوها على المحدثين؟ فدونك أيها الناقد البصير الفارس النحرير، فأوجدنا منها اثني عشر حديثاً، فإن لم تقدر عليها فلم تهجن العلم والدين في أعين الجهال بخرافاتك هذه؟ لأن هذا الحديث إنما هو دين الله بعد القرآن، وأصل كل فقه، فمن طعن فيه فإنما يطعن في دين الله تعالى"(٥٣).

أما في نقد أدلة الشبه المثارة حول السنة النبوية، فقد سلك الدارمي عدة أساليب- وهي ما يسمى عند الأصوليين بقوادح الاستدلال-(٥٤) في نقدها وإسقاط الاستدلال بها، وهي:

أولاً: منع إفادة دليل المعارض ما احتج به؛ حيث قال عندما استدل المعارض على رد السنة وأنه لا يؤخذ منها إلا ما وافق القرآن عند استدلاله بقوله ρ: «سيفشو الحديث عني، فما وافق منها القرآن فهو عني، وما خالفه فليس عني»(٥٥): "لقد تأولت حديث رسول الله ρ على خلاف ما أراد إنما قال رسول الله ρ: «سيفشو الحديث عني»، على معنى: أنه يتداوله الحفاظ من الناس، والصادق والكاذب، والمتقن والمغفل، وصدق رسول الله ρ؛ قد تبين ما قال في الروايات، ولذلك ينتقدها أهل المعرفة بها، فيستعملون فيها رواية الحفاظ المتقنين، ويدفعون رواية الغفلاء الناسين، ويزيفون منها ما روى الكذابون، وليس إلى كل أحد الاختيار منها، ولا كل الناس يقدر أن يعرضها على القرآن، فيعرف ما وافقه منها مما خالفه، إنما ذلك إلى الفقهاء، العلماء الجهابذة النقاد لها العارفين بطرقها

الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار – بيروت، عمان الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ (١/ ٣٦ رقم ٢٢)، وابن عبد البر في بيان العلم وفضله (٢٣/١)، كلهم من طرق عن أنس τ وقال ابن عبد البر: "هذا حديث يروى عن أنس بن مالك، عن النبي-صلى الله عليه وسلم- من وجوه كثيرة، كلها معلولة، لا حجة في شيء منها عند أهل العلم بالحديث من جهة الإسناد".

(٥٠) أخرجه أبو داود، في (سننه باب الحث على طلب العلم (٣/ ٣١٧، رقم٣٦٤١)، والترمذي في "أبواب العلم"، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة (٤/ ٣٢٥)، رقم (٢٦٤٦)، وأحمد في "مسنده" (١٢/ ٣٩٣)، رقم (٧٤٢٧)، (١٤/ ٦٦)، رقم (٨٣١٦)، (١٥/ ١٥٧)، رقم (٩٢٧٤)، من طرق عن أبي الدرداء τ، وهو حسن بمجموع طرقه وشواهده.

(٥١) هو قطعة من الحديث السابق.

(٥٢) "نقض الإمام عثمان الدارمي على المريسي الجهمي" (٢/ ٦٣٨).

(٥٣) المصدر السابق (٢/ ٦٣٩).

(٥٤) انظر: أبو الحسين محمد بن علي البصري، المعتمد في أصول الفقه، ت: خليل الميس، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٤، دار الكتب العلمية، بيروت. (٢/ ٤٥١)، وأبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، البحر المحيط، ط١، دار الكتبي للنشر، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، (٧/ ٣٢٨).

(٥٥) ذكره الهيثمي في "مجمع الزوائد"، "مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعُ الفَوَائِدِ"، حَقَّقَهُ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ: حسين سليم أسد الدّاراني، الناشر: دَارُ المأْمُون لِلتُّرَاثِ (٢٠٧/١، رقم ٧٨٧)، وقال: "رواه الطبراني في "الكبير"، وفيه أبو حاضر عبد الملك بن عبد ربه وهو منكر الحديث".

eISBN 978-967-2122-81-4

ومخارجها،..."[٥٦].

ثانياً: المطالبة بالدليل على الدعوى والحجة للقول؛ ولذلك لما ذكر المعارض شبهة أن الآثار لم تكتب إلا بعد مقتل عثمان τ؛ قال الدارمي: " دعواك هذه كذب، لا يشوبه شيء من الصدق، فمن أين صح عندك أن الأحاديث لم تكن تكتب عن رسول الله ρ والخلفاء بعده إلى أن قُتل عثمان!؟ ومن أنبأك بهذا؟ فهلم إسناده، وإلا فإنك من المسرفين على نفسك، القائلين فيما لا يعلم"[٥٧].

ثالثاً: المطالبة بثبوت الحجة وصحتها؛ ولذلك طعن المعارض في أبي هريرة τ، واستدل بأثر عن عمر τ في ذلك، قال الدارمي رحمه الله: "حتى ادعيت في ذلك كذباً على عمر بن الخطاب أنه قال: (أكذب المحدثين أبو هريرة)، وهذا مكذوب على عمر τ، فإن تك صادقاً في دعواك فاكشف عن رأس من رواه، فإنك لا تكشف عن ثقة،..."[٥٨].

وبعد أن أورد الروايات التي تدل على أن كتابة الحديث مبكرة؛ قال له: "فهذا رسول الله ρ والخلفاء الراشدون بعده أبو بكر وعمر وعثمان وعلي τ، قد صح أنه كتبتْ الأحاديث والآثار في عصرهم وزمانهم، قد أسندنا لك أيها المعارض إليهم، فمن أين صح عندك ما ادعيت أنها لم تكتب في زمن النبي ρ والخلفاء بعده حتى قتل عثمان فكثرت الأحاديث بعده؟"[٥٩].

رابعاً: بيان فساد الاعتبار بهذه الحجة لمخالفتها لحجج أخرى أصح منها، ولذا نقد الدارمي حجة المعارض في الاحتجاج على طعن أبي هريرة بتكذيب عمر τ له؛ فقال: "وكيف يتهمه عمر بالكذب على رسول الله ρ وهو يستعمله على الأعمال النفيسة، ويوليه الولايات؟ ولو كان عند عمر كما ادعى المعارض لم يكن بالذي يأتمنه على أمور المسلمين، ويوليه أعمالهم مرة بعد مرة حتى دعاه آخر ذلك إلى العمل فأبى عليه"[٦٠].

خامساً: قلب الدليل على المعارض، وأن دليله يدل عليه لا له، وقد استخدمه الدارمي لما طعن المعارض في رواية التابعين، وأورد بعض الآثار المتشابهة في هذا الموضع؛ فقال: "فيقال لهذا المعارض: فكيف جعلت أنت أثراً ما رويت في رد مذهبنا عن أبي حنيفة وأبي يوسف وأبي أسامة وأبي معاوية والمريسي واللؤلؤي والثلجي؟ فإن لم يكن ما روينا من ذلك عن جعفر بن محمد، وعمرو بن دينار، وبقية بن الوليد، وابن المبارك، ووكيع، وعيسى بن يونس، ونظرائهم أثراً عندك، فأبعد من الأثر ما احتججت في رده عن المريسي والثلجي واللؤلؤي ونظرائهم، فكيف أقمت أقاويل هؤلاء المتهمين لنفسك أثراً ولا تقيم أقاويل هؤلاء المتميزين لنا أثراً؟"

---

(٥٦) "نقض الإمام عثمان الدارمي على المريسي الجهمي" (٢/ ٦٠١).

(٥٧) المصدر السابق (٢/ ٦٠٤).

(٥٨) المصدر السابق (٢/ ٦١٧).

(٥٩) المصدر السابق (٢/ ٦١٦).

(٦٠) "نقض الإمام عثمان الدارمي على المريسي الجهمي" (٢/ ٦٢٠).

eISBN 978-967-2122-81-4

المطلب الرابع: إقامة الحجج الصحيحة البديلة:

من المنهجية التي سار عليها الدارمي في نقض الشبه المثارة، ودفع المعارضات حول السنة أنه لا يكتفي بنقض الباطل وهدمه وبيان عواره، بل يبني الحق ويقيمه مكانه من خلال إيراد الأدلة الصحيحة البديلة المبطلة لهذه الشبهة والمقررة للحق.

والمتأمل في هذه الحجج والبراهين يجدها تتسم بالسمات التالية:

أولاً: وضوح الدليل، ونصية دلالته؛ ولذلك لما احتج المعارض بقول القاضي أبي يوسف: أن الأثر ما روي عن النبي ρ والصحابة–رضي الله عنهم– دون غيرهم من التابعين، رد عليه بدليل واضح النصية وقاطع الدلالة على نقض هذه الشبهة؛ حيث قال: "فأما أن لا يكون أثراً فإنه لا شك فيه، وأقاويلهم ألزم للناس من أقاويل أبي يوسف وأصحابه؛ لأن الله تعالى أثنى على التابعين في كتابه؛ فقال: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فشهد لهم باتباع الصحابة، واستيجاب الرضوان من الله تعالى باتباعهم أصحاب محمد ρ، واجتمعت الكلمة من جميع المسلمين أن سموهم التابعين، ولم يزالوا يأثرون عنهم بالأسانيد كما يأثرون عن الصحابة، ويحتجون بهم في أمر دينهم ويرون آراءهم ألزم من آراء من بعدهم؛ للاسم الذي استحقوا من الله تعالى، ومن جماعة المسلمين الذين سموهم تابعي أصحاب محمد ρ"(٦١).

ثانياً: تظافر الأدلة وكثرتها على نقض شبهة المعارض؛ فكان من منهجية الدارمي إذا نقض الشبهة فإنه يقرر الحق الذي بخلافها ويستدل بأدلة كثيرة على تقريره مما يوهن الشبهة ويقوي الحق في يقين القارئ والمتلقي؛ ولذا لما أورد المعارض بعض الآثار المتشابهة عن السلف في التزهيد في علم الحديث، وتأولها المعارض بما يلائم مذهبه في الطعن في السنة؛ أورد الدارمي عدداً من الأحاديث والآثار في دفع هذه الشبهة؛ حيث قال: "ومن يظن بهم ذلك إلا جاهل مثلك بعد الذي رووا عن النبي ρ أنه قال: «حدثوا عني ولا حرج» (٦٢)، وقال: «نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها وبلغها غيره»' وقوله:«ليبلغ الشاهد منكم الغائب»(٦٣) (٦٤)،

وقوله: «طلب العلم فريضة على كل مسلم»(٦٥)، وقوله: «ما سلك رجل طريقاً يبتغي فيها علماً إلا سهل

---

(٦١) "نقض الإمام عثمان الدارمي على المريسي الجهمي" (١/ ٥٩٤).

(٦٢) تقدم تخريجه في ص: ١٠.

(٦٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" في كتاب العلم، باب ليبلغ الشاهد الغائب (١/ ٣١، رقم ١٠٥)، ومسلم في "صحيحه"، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت، كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال (١٣٠٦/٣، رقم ١٦٧٩)، كلاهما من حديث أبي بكرة τ.

(٦٤) أخرجه ابن ماجه في "سننه" افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم،باب من بلغ علماً (١/ ٨٦، رقم٢٣٦)، وأحمد في "المسند" (٢١/ ٦٠، رقم١٣٣٥٠)من حديث أنس بن مالك τ.

(٦٥) تقدم تخريجه (ص ٢٢).

الله به طريقاً إلى الجنة» [٦٦]، وقوله: «إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضًا بما يطلب» [٦٧]، وهي هذه الآثار، وهي أصول الدين وفروعه بعد القرآن، فمن سمع شيئاً من هذه الأحاديث التي حض النبي ρ على طلبها وإبلاغها وأدائها إلى من يسمعها؛ علم يقيناً أن ما حكيت عن سفيان وشعبة وابن المبارك على خلاف ما تأولته"[٦٨].

ثالثاً: دفع الاعتراضات عن الأدلة المستدل بها على تقرير الحق؛ ولذلك لما نقض دعوى أن الحديث لم يكتب إلا بعد مقتل عثمان τ، أورد الدارمي من الحجج أثر عليٍّ τ: لما جاء السعاة إلى علي يشكون عثمان فقال لأحدهم: "خذ هذه الصحيفة، فإن فيها سنن رسول الله ρ فاذهب بها إلى عثمان، قال: فذهبت بها إلى عثمان فقال: لا حاجة لنا فيها، وأتيت بها علياً وأخبرته فقال: ضعها مكانها...." [٦٩]؛ فالمعارض أورد على قول عثمان τ: (لا حاجة لنا في الصحيفة..)، أن هذا دليل على ردها وأن الحديث لم يكتب في زمن النبي ρ، فأجاب الدارمي عن هذا الاعتراض بقوله: "وإنما قال عثمان: (لا حاجة لنا في الصحيفة) على معنى: أنا نحسنها ونعرف منها ما في الصحيفة"[٧٠].

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه وسلم.

أما بعد: فقد أتى البحث على تمامه، وحَسُن في الختام تسجيل بعض النتائج التي توصلتُ إليها في هذا البحث:

١) المحدثون كانوا أسبق الناس وأكثرهم استخداماً للمنهج سواء في الرواية، أو النقد، أو في نقض ودفع الشبه المثارة حول السنة، وأنهم كانت لهم منهجية في التأليف يلتزمونها ويسيرون وفقها ومن خلالها.

٢) أن الإمام أبا سعيد عثمان بن سعيد الدارمي من أبرز المصنفين الأوائل في الحديث النبوي؛ الذين تعرضوا في مصنفاتهم لدفع الشبهة المثارة حول السنة النبوية هو في كتابيه "نقض الإمام أبي سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد"، و "الرد على الجهمية" وهما من كتب السنة الأصيلة المشتملة على الكثير من الآثار والأحاديث المسندة في أبواب العقائد، وقد سلك المصنف في هذين الكتابين منهجية معينة في الرد على شبه المعارضين في أبواب المعتقد، كان من ضمنها بعض الشبه المثارة حول السنة النبوية.

٣) للدارمي موقف منهجي صارم في التعامل مع السنة النبوية؛ فهو يرى أن السنة لا يمكن الاستغناء عنها، وأن فهم الدين موقوف على معرفة السنة، ومن ثم فالطعن فيها طعن في الدين، وأن هناك منهجية صارمة

---

(٦٦) تقدم تخريجه (ص ١٩).

(٦٧) تقدم تخريجه (ص ١٩).

(٦٨) "نقض الإمام عثمان الدارمي على المريسي الجهمي" (٢/ ٦٥٣).

(٦٩) المصدر السابق (٢/ ٦٥٣).

(٧٠) المصدر السابق (٢/ ٦٠٨).

سار عليها المحدثون في تمييز الأحاديث المقبولة من المردودة، وأن هذه المنهجية كفيلة بحماية السنة من الدخيل عليها، وأنه لا يشترط القطع في صحة الآثار للعمل بالأخبار، وأن ذلك مخالف لعادة الناس في تناقلهم للأخبار، وأن هذا المنهج موجب لترك الكثير من الأحاديث والآثار.

٤) سلك الإمام الدارمي منهجية معينة في الرد على الشبه المثارة حول السنة النبوية، ويمكن إجمالها في أربع خطوات عملية تراتبية، وهي:

الأولى: الفهم العميق لشبهة المعارض، وذلك بإدراكه للمصادر التي اعتمد عليها المعارض في إيراد هذه الشبه، والتنبه لما أورده المعارض من تلبيسات عند عرضه للشبهة أو أدلتها.

الثانية: التحليل الدقيق لشبهة المعارض، وذلك بإعادتها للأصل الكلي الذي انطلقت منه، وإظهار العلة الفاعلة أو الغائية لإيراد هذه الشبهة، وبيان وجه استنباطها من النص المحتج به.

الثالثة: النقد الشامل لشبهة المعارض، سواء كان ذلك في نقد الشبهة في بنيتها وتركيبها، أو نقدها في دليلها وبرهانها، من خلال بيان افتقار الشبهة للدليل والحجة الصحيحة الصريحة، أو إظهار مخالفتها للأصول الشرعية، أو إبراز الآثار الفاسدة المترتبة على هذه الشبهة، أو المطالبة بمستند الحجة لهذه الشبهة أو صحتها وثبوتها، أو المعارضة لدليل الشبهة بما هو أقوى منها أو أصح، أو بممانعة دلالة حجة المخالف على ما استدل به.

الرابعة: إقامة الحجج الصحيحة البديلة على القول الحق الصحيح الذي أوردت عليه الشبه وذلك من خلال ذكر النصوص الواضحة الثابتة المتضافرة العدد، النصية الدلالة على القول الحق، أو دفع الاعتراضات عن هذا الاستدلال والإجابة عنها.

هذا مجمل ما انتهت إليه الدراسة، والباحث يسأل الله بأسمائه وصفاته أن يتقبل منه، وأن يجعل عمله خالصاً لوجهه، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس المصادر والمراجع:

(١) ابن العماد الحنبلي، "شذرات الذهب في أخبار من ذهب"، حققه: محمود الأرناؤوط، وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

(٢) ابن عدي، "الكامل"، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.

(٣) ابن قيم الجوزية، "اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية"، المحقق: زائد بن أحمد النشيري، الناشر: دار عالم الفوائد– مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ. (٣٤٨/١).

(٤) ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، "سنن ابن ماجة"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الأولى، ٢٠٠٤م.

(٥) أبو الحسين محمد بن علي البصري، المعتمد في أصول الفقه، ت: خليل الميس، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٤، دار الكتب العلمية، بيروت. (٢/ ٤٥١)،

(٦) أبو داود سليمان بن الأشعث، "سنن أبي داوود"، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا– بيروت.

(٧) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، "مسند الإمام أحمد بن حنبل"، المحقق: شعيب الأرناؤوط– عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

(٨) أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، البحر المحيط، ط١، دار الكتبي للنشر، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، (٧/ ٣٢٨).

(٩) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، "جامع بيان العلم وفضله"، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ –١٩٩٤م.

eISBN 978-967-2122-81-4

(١٠) أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، "جامع الترمذي"، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الجيل . بيروت + دار الغرب الإسلامي . بيروت، الطبعة: الثانية ١٩٩٨م.

(١١) أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، الناشر: دار المعرفة- بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

(١٢) أحمد بن علي حجر العسقلاني، "تقريب التهذيب"، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

(١٣) البيهقي، "الأسماء والصفات"، تحقيق: أ. د. عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار الجيل— بيروت الطبعة: الأولى/ ١٤١٧هـ.

(١٤) تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى"، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

(١٥) خير الدين الزركلي، "الأعلام"، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر- أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

(١٦) الذهبي، "تذكرة الحفاظ"، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

(١٧) سليمان بن أحمد أبو القاسم، "المعجم الصغير"، المحقق: محمد شكور، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار— بيروت، عمان الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

(١٨) شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ -١٩٨٥ م.

(١٩) عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، "الأنساب"، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢م.

(٢٠) عبد الوهاب أبو سليمان. "منهج البحث في الفقه الإسلامي"، (مكة، المكتبة المكية، ط١، ١٤١٦).

(٢١) عثمان بن سعيد الدارمي، "الرد على الجهمية"، بتحقيق: بدر بن عبد الله البدر، مكتبة الأثير، الكويت، الطبعة: الثانية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

(٢٢) عثمان بن سعيد الدارمي، "نقض الإمام أبي سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد"، بتحقيق: رشيد بن حسن الألمعي، مكتبة الرشد، السعودية، سنة النشر: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

(٢٣) فريد الأنصاري، "أبجديات البحث في العلوم الشرعية". (عمان، دار الحامد، ٢٠٠٨ م).

(٢٤) محمد أبو رحيم، "الإمام الدارمي ودفاعه عن عقيدة السلف"، رسالة معدة لنيل درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية- جامعة أم القرى- عام ١٤٠٣ هـ.

(٢٥) محمد بن إسماعيل البخاري، "صحيح البخاري"، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار ابن كثير- دمشق بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

(٢٦) مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، "صحيح مسلم"، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت.

(٢٧) الهيثمي،"مجمع الزوائد ومنبع الفوائد"، حَقَّقَهُ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ: حسين سليم أسد الدّاراني، الناشر: دَارُ المأْمُون لِلتُّرَاثِ.

(٢٨) ياسر المطرفي، "الجدل العقدي عند الإمام الدارمي"، بحث محكم في مجلة تأصيل، العدد الثاني . شوال ١٤٣١هـ.

eISBN 978-967-2122-81-4